مجلة في البحوث المستدامة في العلوم الإنســـــانية

info@jsrhs.rcc.edu.ly

الوظيفة النحوية بين المصطلح والدلالة التركيبية تأملات في بعض التراكيب اللغوية

أ.د.عمر علي الباروني

كلية التربية - جامعة مصراتة

البريد الالكتروني:Omaralbarouni2018@gmail.com

DOI: https://doi.org/10.36602/jsrhs.2024.1.1.2

تاريخ الاستلام:2024-03-04 تاريخ القبول:2024-06-13

Abstract

This research aims to study some linguistic structures, which appear to have features of a strange syntactic pattern, whether in terms of the grammatical term and the extent of its conformity with the content of the semantic structure, or in terms of the grammatical term and the reality of the attributive structure. This study followed the descriptive and analytical approach. To trace the structures that fall under these two previous types, and try to analyze these structures, find out their connotations and meanings, and find out what is real and what is metaphorical, the study reached some results, the most important of which are: Many linguistic structures and their terms are structures subject to grammatical artificiality, and have some Grammatical metaphor. Some linguistic structures are clearly affected by the introduction of some moral factors and influences. So you take her from one door to another. I entitled the research with (The grammatical function between the term and the syntactic significance, reflections on some linguistic structures), and the study plan consisted of an introduction and three sections, the first for the structures for the subject section, the second for the structures for the subject and its deputy section, and the third for miscellaneous structures, then a conclusion, and an index of sources and references. Keywords: function,

term, connotation, composition, reflections.

1. المقدمـــــــــة

الحمد لله على ما به أنعم، والصلاة ، وعلى آله وصحابته أجمعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين، وبعد؛

ومن خلال البحث والمدارسة تظهر بين الفينة والأخرى بعض التراكيب اللغوية التي تشد الانتباه، وتلوح منها ملامح غريبة، وتساؤلات وتأملات عجيبة، وذلك ما دعا الباحث إلى فكرة البحث في هذه التراكيب؛ فجاءت هذه الدراسة لتتبعها، ومحاولة تحليلها والوقوف على دلالاتها ومعانيها، ومعرفة ما هو حقيقي منها وما هو مجازي؛ فحمل البحث عنوان: (الوظيفة النحوية بين المصطلح والدلالة التركيبية، تأملات في بعض التراكيب اللغوية)،

فإن اللغة العربية لا ينضب معينها، ولا ينقطع عطاؤها، فهي لغة ثرية بألفاظها وتراكيبها، وعجيبة في تكوينها وأساليبها، ومَنْ تتبع كتب النحو- تحديدًا- رأى من تلك التراكيب ما يبهره، ومن تلك الأساليب ما يأسره، كيف لا وهي لغة كتاب الله تعالى؟! وقد تشرفت بنزوله بها، وسَمَتْ وذاعت بفضل الله ثم بفضل كتابه، فأكب عليها العلماء تقعيدًا وتقنينًا، وشرحًا تحليلًا، فلا ترى مسألة إلا وقد وقفوا عندها بالبحث والدراسة، فخلفوا تراثًا عظيمًا، أصبح مجالًا فسيحًا للتفتيش والتنقيب، فوجدتْ فيه الأجيال المتعاقبة ضالتها، وحصلت منه على غايتها وحاجتها.

وتأسست خطة الدراسة- بعد المقدمة- على ثلاثة مباحث، خصصت الأول للتراكيب الخاصة بباب الابتداء، والثاني للتراكيب الخاصة بباب الفاعل ونائبه، والثالث لتراكيب متفرقة لا تندرج تحت باب واحد، ثم أعقبتها بخاتمة لذكر أهم النتائج، وفهرس بالمصادر والمراجع.

مشكلة البحث: يحاول هذا البحث معالجة مجموعة من الإشكالات في بعض التراكيب العربية، والوقوف على فلسفتها وفق القواعد اللغوية. وتأسست خطة الدراسة- بعد المقدمة- على ثلاثة مباحث، خصصت الأول للتراكيب الخاصة بباب الابتداء والثاني للتراكيب الخاصة بباب الفاعل ونائبه، والثالث لتراكيب متفرقة لا تندرج تحت باب واحد، ثم أعقبتها بخاتمة لذكر أهم النتائج، وفهرس بالمصادر

الدراسات السابقة: ولم أقف- فيما اطلعت عليه من مصادر، وبوسائل مختلفة- على دراسة مماثلة لموضوع هذه الدراسة، ولا أدعي أنني تتبعت وأحصيت كل المسائل ذات النمط نفسه في الدرس النحوي، وإنما هذا ما لفت انتباهي أثناء التدريس الجامعي.

المنهج المتبع: وقد انتهجت في كتابة هذه الورقات منهج الوصف والتحليل، مستعينًا بأقوال العلماء وآرائهم ومؤلفاتهم المختلفة.

2. (مسائل من باب الابتداء)

الصورة الأولى: التغير الجزئي، والمقصود به هنا تأثر أحد المكونين (المبتدأ) أو (الخبر)، لا هما معًا، وذلك على النحو الآتي: (مبتدأ + خبر + كان أو إحدى أخواتها)، مثل: محمدٌ شجاعٌ .فهذه الجملة مركبة من اسم، وهو (محمد)، ووظيفته التركيبية (مبتدأ)، وحكمه الرفع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، ومن مكون ثانٍ (اسم)، وهو (شجاع)، ووظيفته التركيبية (خبر)، وحكمه الرفع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، وعند إضافة عامل نحوي يتغير المصطلحان والأثر الإعرابي لهما، نحو: كان محمد شجاعًا.

فالجملة السابقة مركبة من (محمد)، وهو اسم (كان) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(شجاعًا) خبر (كان) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

والملاحظ هنا أن المبتدأ (محمد) باقٍ على صورته الأولى ظاهريًّا قبل دخول العامل، ولكنه في الواقع تغير من حيث المصطلح من وظيفة (مبتدأ) إلى وظيفة (اسم كان)، ومن حيث الحكم الإعرابي، من كون علامة رفعه بسبب (الابتداء) إلى كونها بسبب أنه (اسم كان)؛ فليست العلامة هي العلامة الأولى، وإن اتفقتا ظاهريًّا.

وأما الخبر فقد دخله تغير في المصطلح والحكم الإعرابي وعلامة الإعراب، فتحول من مصطلح (خبر) المبتدأ، إلى مصطلح (خبر كان)، وفي الحكم تغير من (الرفع) إلى (النصب)، وفي العلامة تغير من (الضمة) إلى (الفتحة)، وكل ذلك بسبب تغير الوظيفة النحوية.

وعلى العكس من ذلك تمامًا بعد دخول (إنّ) أو إحدى أخواتها، على النحو الآتي: مبتدأ + خبر + إنّ (أو إحدى أخواتها)، مثل: إنّ محمدًا شجاعٌ فهذه الجملة مركبة من (محمد) اسم (إن) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره، و(شجاعٌ) خبر (إن) مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره.

والملاحظ هنا أن المبتدأ (محمد) حدث له تغير في صورته الأولى التي كان عليها قبل دخول العامل، من حيث المصطلح من (مبتدأ) إلى (اسم إن)، ومن حيث الحكم الإعرابي، من كون حكمه الرفع بسبب وظيفته (الابتداء) إلى كون حكمه النصب بسبب تغير وظيفته (اسم كان). وأما الخبر فقد ثبت ظاهريًّا؛ لكنه تغير من مصلح (خبر) المبتدأ، إلى (خبر اسم إن)، ولم يتأثر بدخول العامل من حيث الحكم الإعرابي ظاهريًّا، وهو الرفع، وكذلك من حيث علامة الرفع، وهي الضمة، لكنهما ليسا حكمًا وعلامة لخبر المبتدأ؛ بل لخبر اسم إن. والتحليل نفسه ينطبق على بقية النواسخ في باب الابتداء.

الصورة الثانية: التغير الكلي، والمقصود به هنا تأثر المكونين (المبتدأ) و(الخبر) معًا، وذلك على النحو الآتي: مبتدأ + خبر: محمدٌ شجاعٌ + ظن (أو إحدى أخواتها) + الفاعل، مثل: ظن خالدٌ محمدًا شجاعًا.

تتركب هذه الجملة من ركنين أساسيين هما: (محمد) مبتدأ، و(شجاع) خبر المبتدأ، وبعد دخول العامل (ظن) وفاعله (خالد) تأثرت جملة الأصل بسبب دخول العامل تأثرًا كاملًا [البغدادي1414ج5ص279]، سواء من حيث المصطلح أو من حيث الحكم الإعرابي أو من حيث علامة الإعراب، فتغير المصطلحان من (مبتدأ وخبر) إلى (مفعول أول ومفعول ثانٍ)، وتغير الحكم الإعرابي من (الرفع) في المبتدأ والخبر إلى (النصب) في المفعولين، وتغيرت علامة الإعراب من (الضمة) في المبتدأ والخبر إلى (الفتحة) في المفعولين.

وهكذا الأمر مع بقية أخوات (ظن)، فكلها تحدث تغيرًا كاملًا في المبتدأ والخبر.

(دخول حرف الجر في خبر ليس): الأصل في التركيب النحوي أن يخلو من الزيادة؛ إلا لغرض معنوي، فقد يزاد اللفظ للتأكيد والمبالغة، كقوله تعالى: ﴿أَلَيْسَ اللَّهُ بِكَافٍ عَبْدَهُ﴾[القرآن الكريم، الزمر:36]، فحرف الجر الباء زائد، ولفظ الجلالة (اللّه) مرفوع لفظًا ومعنًى؛ لأنه اسم ليس تركيبيًّا، ومبتدأ معنويًّا على رأي البصريين، أو فاعل، على رأي الكوفيين [الأشموني1998ج1ص ص388- 389]؛ لكن وجود عامل الجر استوجب عمله الجر في الاسم الذي بعده، فأخذ حقه في العمل، فجر خبر ليس الذي يطلب النصب، وهو خبر منصوب وإن جُرّ لفظًا؛ فهو مجرور لفظًا منصوب محلًّا، وأصله الأول قبل دخول (ليس) عليه: الرفع على الخبرية للمبتدأ الذي صار اسم (ليس) بعد دخولها.

3. (مسائل من الفاعل ونائبه)

الجملة الفعلية هي ما بدئت بفعل، أو مسند ومسند إليه[ابن هشام1985 ص492]، وتتكون من فعل وفاعل، أو فعل ونائب فاعل.

(الفعل والفاعل غير الحقيقين): بعض الجمل تتركب من النوع الأول؛ لكن الفعل غير حقيقي [ابن السراج، د. ت، ج1ص74]، والفاعل فيها أيضًا غير حقيقي [ابن الخباز2007ص120]؛ وإنما اقتضته الصناعة النحوية، وهو ما يعبر عنه النحاة عند تعريف الفاعل بأنه مَنْ قام بالفعل أو اتصف به [النجار2001ج3ص136]، وذلك مثل: مات + الرجل= أمات الله الرجل.

فالفعل غير حقيقي؛ لأنه لا أثر له يعود إليه حقيقة، وإنما هو على سبيل المجاز، وكذلك الرجل ليس فاعلًا حقيقيًّا؛ بل الفاعل غيره، ولكن الفاعل غير موجود، والفاعل هنا يشبه كثيرًا الفاعل في تركيب الجملة الفعلية المكونة من فعل ونائب فاعل،

حتى إنه لو خصص وقيل في نحو: مات الرجل، ومرض الرجل، وسقط الجدار، وأشباهها: إن الجملة مبنية للمفعول لكان سائغًا، ومميزًا للبناء للمجهول، أو لما لم يسم فاعله.

فالفاعل في مثل هذه الجمل فاعل لفظًا من حيث الرتبة والإعراب أو الرفع وعلامة الرفع، وهو مفعول به معنًى[العكبري1995ج1ص159]، لا فاعلًا.

(البناء للمجهول): عند بناء الفعل إلى المجهول، أو للمفعول لحسن، د. ت، ج2ص97]، أو إلى ما لم يسم فاعله[الزمخشري1993ص343]، أو عند البناء لغير الفاعل[الفهري1990ص ص175- 226]- يحذف الفاعل وينوب منابه المفعول، ويأخذ النائب حكم الفاعل في الرتبة والإعراب وعلامته، مثل: ضَرَبَ زيدٌ خالدًا.

فـ(ضَرَبَ) فعل مبني للمعلوم، و(زيد) فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة الظاهرة على آخره، و(خالدًا) مفعول به منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة على آخره.

وإذا بني الفعل للمجهول صارت الجملة على النحو الآتي: ضُرِبَ خالدٌ= ضُرِبَ (فعل مبني للمجهول) + خالدٌ (نائب فاعل).

وبالنظر في التغيير الذي حصل بعد بناء الفعل للمجهول نجد أن هذا التغيير قد مرّ بمراحل، هي: التغيير في حركات الفعل (ضم أوله وكسر ما قبل آخره)، ثم نقل حركة الفاعل- وهي الضمة- إلى المفعول به، بعد حذف حركته، وهي الفتحة، ثم حذف الفاعل، ومباشرة المفعول به للفعل[الأزهري، د. ت، ص22]، وعلى الرغم من أن نائب الفاعل قد أخذ الوظيفة التركيبية للفاعل (الرتبة والرفع)؛ لكنه لم يأخذ الدلالة النحوية، فهو ما زال في دلالته مفعولًا به، قد وقع عليه فعل الفاعل للحدث.

وهذا ينطبق على الأفعال المتعدية إلى مفعولين أو أكثر، حيث يحل المفعول الأول محل الفاعل، والمفعول الثاني محل المفعول الأول،

وهكذا [ابن يعيش2001 ج4ص312]، نحو: أَعْطَى محمدٌ الفقيرَ دينارًا = أُعْطِيَ الفقيرُ دينارًا.

وبتحليل المثال نجد أن المفعول الأول أخذ وظيفة الفاعل وأصبح نائب فاعل، أما من حيث المعنى فهو مفعول به، والمفعول به الثاني بقي على ما كان عليه مفعولًا به ثانيًا [الأندلسي1998ج4ص2106]، لا مفعولًا به أول بعد تحول المفعول الأول إلى نائب فاعل

(فاعل أَفْعَل): من المواضع التي يكون المفعول فيها فاعلًا إذا جاء في تركيب فيه بعض أبنية الفعل، كزيادة الهمزة في بناء (أفعل) بمعنى الصيرورة أو الحينونة[الأستراباذي1975 ج1ص89] والاستحقاق[ابن السراج، د. ت، ج3ص118]، أو البلوغ[الخصائص، د. ت، ج1ص223]، أي: صار، أو حان، أو استحق، أو بلغ الشيء كذا وكذا، وهو في الواقع مفعول به وليس فاعلًا؛ لأنه يقع عليه الحدث، ومن ذلك قولهم: أحصد الزرعُ، فالزرع هنا يعرب فاعلًا حسب الظاهر، فهو فاعل لفظًا فقط، أما من حيث المعنى فهو مفعول، أي: صار الزرع صاحب الحصاد، وذلك بأن يحصد، فيكون أفعل بمعنى صار ذا أصله الذى هو مصدر الفعل الثلاثي، بمعنى أنه فاعله، نحو: أجْرَبَ الرجل: أي صار ذا جَرَب، أو ذا إبل ذات جرب، أو صار بمعنى أنه مفعوله، نحو: أحْصَدَ الزرعُ لسيبويه1988ج1ص59.

ابن جني1954ص318]؛ فانتساب الزرع إلى الحصاد ليس على حقيقته؛ بل هو على سبيل المجاز[الأستراباذي2004ج1ص250].

(فاعل انفعل): يقال: انقطع الحبل، هذا التركيب فيه إسناد القطع إلى الحبل، من باب المطاوعة، أي: حصول الأثر [سيبويه1988ج4ص65. الأستراباذي2004ج1ص 261]، "أي: لمطاوعة المفعول للفاعل فيما يفعله به" [الغلاييني 1993ج1ص219].

ومعلوم أن الحبل لا يحدث القطع، وإنما يحدثه فاعل آخر غيره، والأصل- مثلًا- : قطع محمد الحبل فانقطع، فالتركيب الأول ظاهره أن الحبل فاعل، وهذا تقتضيه الصنعة النحوية ظاهريًا، أما من حيث المعنى فهو مفعول به؛ لأنه وقع عليه فعل الفاعل.

(فاعل فَاعَلَ وتَفَاعَلَ وافْتَعَلَ): هناك أفعال لا يمكن أن يوجدها فاعل واحد، ولا تقع على مفعول به واحد؛ بل لا تتم إلا بوجود فاعل ومفعول به آخر مشارك للفاعل وللمفعول به، وهو ما يطلق عليه: المفاعلة، أي: المشاركة [الأستراباذي 2004ج1ص256]، أي: لا يتم الحدث إلا بمشاركة اثنين فاعلين ومفعولين في آن واحد، وهو ما جاء على صيغة (فَاعَلَ) أو (تَفَاعَلَ)، مثل: قاتل زيدٌ عمرًا= قاتل زيد عمرًا، وقاتل عمرٌو زيدًا، ومثل: تقاتل زيدٌ وعمرٌو= قاتل زيدٌ عمرًا، وقاتل عمرٌو زيدًا، واقتتل زيد وعمرٌو، أي: قاتل زيدٌ عمرًا، وقاتل عمرٌو زيدًا، فكل فاعل أحدث الفعل؛ لكنه هو مفعول به أيضًا، وقع عليه فعل الفاعل الآخر، ومن الأخير قوله تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتَتِلَانِ﴾[القرآن الكريم، القصص:15].ويرى بعض العلماء أن الفرق بين (فَاعَلَ) و(تَفَاعَلَ) هو من حيث المعنى، فعلى الرغم من اشتراكهما في صدور الفعل فإن البادئ بالفعل في (فَاعَلَ)، وهو الفاعل، معلوم لدى المتكلم والسامع، وفي (تَفَاعَلَ) غير معلوم لديهما[الأستراباذي2004ج1ص257]، ولعل (اقْتَتَلَ) مثل (تَقَاتَلَ) في عدم العلم بالبادئ بالقتال ومن المسائل المشبهة لهذا الاشتراك بين الفاعل والمفعول أن "يكون فعل الفاعل متعلقًا بشيئين، لا يتحقق بدونهما، كقولك: أعطيت زيدًا درهمًا؛ فالإعطاء من الفاعل لا يتم إلا بالآخذ والمأخوذ، إلا أن أحد الشيئين مفعول الإعطاء وفاعل الأخذ، والآخر مفعول لا غير"[العكبري1995ج1ص255]، فزيد وإن كان مفعولًا به لفظًا ومعنًى فهو آخذ الدرهم، أي: فاعل للأخذ، فلا يتم حدث الإعطاء إلا بالأخذ من الآخذ، وهو فاعل ومفعول في آنٍ واحدٍ.

فاعل الفعل المنفي وشبهه): هناك أدوات نحوية تدخل على الجمل، مثل: لم، لن، هل، السين، سوف، قد، ربما، ليت، لعل، وغيرها من الأدوات، ويرد في الجملة التي تدخل عليها الخبر، أو الفاعل، ويعرب الخبر في التركيب خبرًا، والفاعل فاعلًا، وهذا بحسب الصنعة النحوية فقط، أي: بحسب ما يقتضيه التركيب النحوي، أما من حيث المعنى فليس على ظاهره؛ إذ المتكلم في مثل: هل محمد ناجح؟ لم يتحصل على الإجابة بعدُ حتى يكون (ناجح) خبرًا، وكذلك في مثل: لم ينجح محمد، فإن (محمد) يعرب فاعلًا لفظًا، وأما من حيث المعنى فهو ليس بفاعل [ابن الخباز2007ص120]؛ لأنه لم يحدث النجاح، ولكنه فاعل صناعي تقتضيه الصنعة النحوية فقط، وهكذا الأمر في مثل هذه التراكيب اللغوية.

(تقديم الفاعل): من المسائل التي اختلف فيها نحاة البصرة ونحاة الكوفة: مسألة هل يتقدم الفاعل على الفعل؟ فالبصريون يمنعون تقدمه، وإذا تقدم فهو عندهم مبتدأ وليس فاعلًا، وأما الكوفيون فجوزوا تقدمه وهو باقٍ عندهم على فاعليته، فيقال: جاء محمد، فـ(محمد) فاعل عند الفريقين، وأما محمد جاء فـ(محمد) هنا مبتدأ عند البصريين، وفاعل عند الكوفيين[ابن مالك1990ج2ص107]، والمعنى يحكم بفاعليته كما هو عند الكوفيين، ولكن الصنعة النحوية تقتضي أن يكون مبتدأ عند البصريين.

(زيادة حرف الجر قبل الفاعل): الأصل في التركيب النحوي أن يخلو من الزيادة؛ إلا لغرض معنوي، فقد يزاد اللفظ للتأكيد والمبالغة[الأستراباذي1975ج1ص183]، مثل: ﴿مَا جَاءَنَا مِن بَشِيرٍ﴾[القرآن الكريم، المائدة:19]، أي: ما جاءنا بشير، أو نفي مجرّد فكرة عدم المجيء، ولو من باب التوهم والورود على الخاطر، ومنه: ﴿فَكَفَى بِاللَّهِ شَهِيدًا﴾[القرآن الكريم، يونس:29]، أي: فكفى الله شهيدًا، فحرف الجر الباء زائد، و(بشير) ولفظ الجلالة (الله) مجروران لفظًا، مرفوعان محلًا ومعنًى وفق حق الفاعل من الرفع؛ لكن وجود عامل الجر استوجب عمله الجر في الاسم الذي بعده، فأخذ حقه في العمل، فجر الفاعل الذي يطلب الرفع، وفي المعنى لم يتغير كونه فاعلًا وإن جُرّ لفظًا؛ فهو مجرور لفظًا مرفوع محلًا. وقد يجر الفاعل لفظًا بإضافة المصدر، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُم بِبَعْضٍ﴾[القرآن الكريم، الحج:40]، فلفظ الجلالة (الله) فاعل، و(الناس) مفعول به، والتقدير: ولولا أن يدفع الله الناس[الأزهري 2000ج1ص395].

فكل ما لحق الفاعل من الجر من باب اشتغاله بحرف الجر أو الإضافة، وهو في الواقع مرفوع معنًى.

(الفاعل والمفعول المقلوبان): ورد عن العرب قولهم: خرق الثوبُ المسمارَ، وقولهم: كَسَرَ الزجاجُ الحجرَ، برفع أولهما، ونصب ثانيهما، وجعله ابن الطراوة قياسًا مطردًا [الأزهري2000ج1ص395]، وقولهم: أدخلت الخاتمَ في أصبعي، وأدخلت القلنسوة في رأسي[سيبويه1988ج1ص181. ابن هشام1985ص223]، فالتقديم والتأخير لأشياء قد فهمت معانيها،

ومنه قال الشاعر:تَرَى النَّوْرَ فِيهَا مُدْخِلَ الظِّلِّ رَأْسَهُ ❖❖ وَسَائِرُهُ بَادٍ إِلَى الشَّمْسِ أَجْمَعُوإنما يدخل الرأس في القلنسوة، والإصبع في الخاتم، ورأس الثور في الظل[السيرافي2008ج1ص240].

ومن ذلك- أيضًا- قول العرب: أَعْرِضِ الناقةَ على الحوضِ، وإنما الحوض هو الذي يُعرض على الناقة، ويُنظر هل تختار الناقة الشرب منه أو لا؟ ولا معنى لعرض الناقة عليه؛ لأنه لا خبرة للحوض في ذلك؛ إذ عرض الحوض على الناقة هو الأصل، فهو من العبارات المقلوبة، ومثله: أدخلت الخف في رجلي، ومثل ذلك أن تقول: أدخل فوه الحجر، فيكون المعنى: إن الفم أدخل في الحجر، وإنما حقيقته أن الحجر أدخل في الفم [البغدادي1414ج2ص ص325- 326].

4. (مسائل من أبواب متفرقة)

(نزع الخافض): مثلما تكون الزيادة اللفظية داخل التراكيب اللغوية، كذلك يدخل على التركيب اللغوي حذف جزء من المكون اللغوي، وكان حقه الذكر، ويؤثر حذفه على ما بعده من حيث المصطلح والإعراب، لا من حيث المعنى، فحذف حرف الجر من التركيب الموجب له يستلزم نصب ما بعده، وهو ما يسمى في الدرس النحوي بالنصب على نزع على الخافض[الغلاييني1993ج3ص32]، أو بالنصب على التوسع، وقد يعربه بعضهم مفعولًا به[الأزهري2000ج1ص520]، وهذا من حيث الظاهر؛ لأنه انتصب وتسلط عليه فعل الفاعل، ظنًّا منهم أنه استحق معنى المفعولية لنصبه، وهو في الواقع مفعول معنًى حتى وإن كان مجرورًا؛ لأنه وقع عليه الحدث، كما في قول الشاعر:

تَمُرُّونَ الدِّيَارَ وَلَمْ تَعُوجُوا ❖❖ كَلَامُكُمُ عَلَيَّ إِذَنْ حَرَامُ

[ابن الضائع2004ج1ص326]، والتقدير: على الديار، أو بالديار[ابن هشام 1983ص21]، على خلاف في ذلك[ابن هشام1985ص138]، فالديار منصوب على نزع الخافض، ووقع عليه فعل الفاعل مباشرة، فنصبه بنفسه [الشاطبي 2007ج3ص128. ابن عقيل1980ج2ص150]، فهو مفعول به مجازًا[الصبان1997ج2ص185]، وكان حقه أن يجره بحرف الجر فيقول: على الديار أو بالديار، ومع ذلك فهو مفعول معنًى[الأزهري2000ج1ص250]، وهذا كثير خاصة في الظروف.

(لزوم حرف الجر): في بعض التراكيب ربما يكون وجود حرف الجر لازمًا؛ إذ لا يمكن تعدية الفعل إلا بحرف الجر، وزيادته من وسائل تعدية الفعل إلى المفعول، وذلك مثل: جلست على المقعد، فالجلوس حدثٌ وقع من فاعل الجلوس، والكرسي يعرب اسمًا مجرورًا، ولكنه من حيث المعنى مفعول به[الأشموني1998ج2ص15]، أو مفعول به غير حقيقي؛ إذ وقع عليه فعل الفاعل، فظاهره اسم مجرور، والجر لا يدخل المفعول به، وباطنه مفعول به؛ لأنه وقع عليه الجلوس.

(اكتساب التأنيث أو التذكير): يندرج تحت هذا الاكتساب ثلاث صور، ويشترط فيها كلها صلاحية المضاف للاستغناء عنه- عند سقوطه- بالمضاف إليه، مع صحة المعنى في الجملة، وهذه الصور هي:

الصورة الأولى: قد يكتسب الاسمُ المضافُ المذكرُ التأنيثَ إذا أضيف إلى اسم مذكر، مثل: قُطِعت بعضُ أصابعِه، فجاء الفعل (قطع) مؤنثًا؛ لأن نائب الفاعل (بعض)، وهو المضاف، قد أضيف إلى مؤنث، وهو (أصابع)، فاكتسب المضاف التأنيث، والأصل في كلمة (بعض) التذكير؛ إذ لا يمكن تأنيثها لفظًا، وظاهرها هنا التذكير؛ لكن عند إضافتها إلى الاسم المؤنث بعدها صارت معه كالشيء الواحد، فاكتسبت التأنيث، ومثل ذلك تمامًا قراءة الحسن البصري ومجاهد وقتادة: ﴿يَلْتَقِطْهُ بَعْضُ السَّيَّارَةِ﴾ [القرآن الكريم، يوسف:10] بالتاء، أي: تلتقطه [الأندلسي1420ج6ص244]، وقول الشاعر:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي ❖❖ نَقَضْنَ كُلِّي وَنَقَضْنَ بَعْضِي

فجاء الفعل (أسرعت) مؤنثًا، مع أنه خبر عن مبتدأ مذكر، وهو قوله: (طول)؛ لأنه اكتسب التأنيث من لفظ (الليالي) المؤنث لسيبويه1988ج1ص ص51- 52. ابن عقيل1405ج2ص338].

الصورة الثانية: قد يكتسب المضاف المؤنث التذكير من المضاف إليه المذكر، كقول الشاعر:

إِنَارَةُ الْعَقْلِ مَكْسُوفٌ بِطَوْعِ هَوًى ❖❖ وَعَقْلُ عَاصِي الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرَا

فذكر الشاعر كلمة (مكسوف) مع أنه خبر عن مبتدأ مؤنث،

وهو قوله:(إنارة)؛ إلا أنها اكتسبت التذكير من إضافتها إلى قوله: (العقل) [ابن مالك1990ج3ص ص237- 238. العيني2010ج3ص1318. الأزهري2000 ج1ص688. البغدادي 1414ج7ص101].

الصورة الثالثة: وتعد من الصور الغريبة في هذه المسألة، وهي أن المضاف إليه قد يكتسب التأنيث من المضاف، كقول الشاعر:

فَإِلَى ابْنِ أُمِّ أُنَاسَ أُرَّحِلُ نَاقَتِي ❖❖ عَمْرٍو فَتَبْلُغُ نَاقَتِي أَوْ تَزْحَفُ

حيث منع صرف (أناس) لأنه سرى إليه معنى التأنيث من لفظة (أم)، وقد يكون منعه على الضرورة [ابن جني1962ص115. الأندلسي1420ج1ص354. الشاطبي 2007 ج7ص ص322-323].

(تقديم النعت على المنعوت): لا يجوز تقدم النعت على المنعوت وبقاء إعرابه نعتًا، وإذا تقدم النعت على المنعوت فلا يسمى النعت حينئذٍ نعتًا في اصطلاح النحاة، فإذا كانا معرفتين أعرب النعت حسب موقعه الجديد في الكلام، وأعرب المنعوت بدلًا، مثل: نجح المجتهدُ زيدٌ، فـ(المجتهدُ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، و(زيدٌ) بدل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَى صِرَاطِ الْعَزِيزِ الْحَمِيدِ اللَّهِ﴾ [القرآن الكريم، إبراهيم:1- 2]، في قراءة جر لفظ الجلالة عند القراء السبعة إلا نافعًا، والأصمعي عن نافع [الأندلسي1420ج6ص406]، والقراء السبعة وهم: نافع، وابن كثير، وأبو عمرو بن العلاء، وابن عامر، وعاصم، وحمزة، والكسائي [الديواني2011ص ص43- 47]، وإن كانا نكرتين نصب النعت على الحال، مثل: نجح مجتهدًا طالبٌ، فـ(مجتهدًا) حال منصوب بالفتحة الظاهرة على آخره، و(طالبٌ) فاعل مرفوع بالضمة الظاهرة على آخره، ومنه قول الشاعر:

لِمَيَّةَ مُوحَشًا طَلَلُ ❖❖ يَلُوحُ كَأَنَّهُ خَلَلُ

[الأزهري2000ج2ص131. حسن، د. ت، ج3ص ص498-499. الراجحي 1999ص377]، فـ(موحشًا) حال من (طلل)، والذي سوغ مجيء الحال من صاحب النكرة، هو تقدم الحال على صاحبها [الأزهري2000ج1ص584].

(الجمل بعد المعارف والنكرات): يذكر النحاة أن الجملة إذا وقعت بعد معرفة أعربت حالًا، وإذا وقعت بعد نكرة أعربت صفة[ابن هشام1985ص560]، مثل: رأيت الرجل يقف بالباب، ورأيت رجلًا يقف بالباب، فجملة (يقف) في الجملة الأولى تعرب حالًا؛ لأن شرط صاحب الحال أن يكون معرفة [ابن مالك1990ج2ص31. ابن هشام، د. ت، ج2ص259. الأزهري2000 ج1ص584]، وهي نفسها في الجملة الثانية؛ لكنها تعرب صفة؛ لأن شرط الصفة أن تتبع الموصوف في أربعة أشياء من جملة عشرة، منها: التعريف والتنكير[ابن هشام1985ص855. الأزهري2000ج2ص ص110- 111. الأزهري، د. ت، ص29]، ومن الأول قوله تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الصَّلَاةَ وَأَنْتُمْ سُكَارَى﴾[القرآن الكريم، النساء: 43]، ومن الثاني قوله تعالى: ﴿حَتَّى تُنَزِّلَ عَلَيْنَا كِتَابًا نَقْرَؤُهُ﴾ [القرآن الكريم، الإسراء:93].

وبالنظر في كلمة (يقف) في المثالين يظهر أنها لم تتغير بتغير التركيب اللغوي؛ بل ثبتت ظاهريًّا، أما في دلالتها النحوية فقد اختلفت من تركيب إلى آخر، وذلك بسبب تأثرها بالاسم الذي سبقها، تعريفًا أو تنكيرًا.

(التضمين): من سعة اللغة ما تتضمنه بعض الكلمات بإشرابها معنى كلمة أخرى، فتأخذ معنى ما تستوجبه الكلمة الأصل من وظيفة ومعنى، وعلى ذلك قالوا: "التضمين: إشراب اللفظ معنى لفظ آخر وإعطاؤه حكمه؛ لتصير الكلمة تؤدي مؤدى كلمتين؛ نحو: ﴿فَلْيَحْذَرِ الَّذِينَ يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾ [القرآن الكريم، النور:63]، أي: يخرجون" [الأشموني 1998 ج1 ص446]، وهذا التضمين على سبيل المجاز[حسن، د. ت، ج2ص ص581- 582].

ولعل منه قوله تعالى: ﴿فَلَمَّا أَن جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْقَاهُ عَلَى وَجْهِهِ فَارْتَدَّ بَصِيرًا﴾ [القرآن الكريم، يوسف:96]، فالفعل (ارتد) من الأفعال اللازمة، لا يحتاج إلى مفعول به، و(بصيرًا) حال، ويمكن تضمين (ارتد) بمعنى الفعل (صار) [الهمذاني 2006ج3ص633. الأندلسي1420ج2ص391. صافي1418ج13ص63] ويكون متعديًا إلى المفعول به وهو (بصيرًا)؛ فالفعل بحسب الظاهر لازمًا، وبحسب المعنى متعديًا.

5. الخاتمة

من خلال رصد بعض التراكيب اللغوية في الدرس النحوي، وبعد محاولة تحليلها وتفسيرها ظهرت للباحث مجموعة من النتائج، يمكن إيجازها في الآتي:

- أن اللغة العربية غنية بتنوع تراكيبها ومكوناتها اللغوية التي من خلالها يتم التواصل والتفاهم بين متكلميها.
- أن اللغة العربية تتوسع في كثير من تراكيبها عن طريق الزيادة والحذف والتقديم والتأخير، وغير ذلك من طرق التوسع.
- أن كثيرًا من التراكيب اللغوية ومصطلحاتها هي تراكيب خاضعة للصناعة النحوية، ويعتريها شيء من المجاز النحوي.
- أن بعض التراكيب اللغوية تتأثر تأثرًا جليًّا بدخول بعض العوامل والمؤثرات المعنوية؛ فتخرجها من باب إلى آخر.
- أن التراكيب اللغوية يمكن دراستها من حيث التحويل التكويني، ومن حيث الحقيقة والمجاز.
- أن تقيّد النحويين بمصطلحات وظيفية صناعية مجازية أحيانًا، مع تنبيههم إلى اختلاف الدلالة والحقيقة دليل على تأثرهم بنظرية العامل الإعرابية التي سيطرت على فكرهم النحوي.

المصادر والمراجع

❖ القرآن الكريم برواية حفص عن عاصم.

- ابن الخباز، أحمد، 2007م: توجيه اللمع، دراسة وتحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام للطباعة والنشر والتوزيع والترجمة، جمهورية مصر العربية، ط(2).
- ابن السراج، أبو بكر، (د ت): الأصول في النحو، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت- لبنان.
- ابن الضائع، أبو عبد الله، 2004م: اللمحة في شرح الملحة، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة- السعودية، ط(1).
- ابن جني، أبو الفتح، (د ت): الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، عالم الكتب، بيروت.
- ابن جني، أبو الفتح، 1962م: التمام في تفسير أشعار هذيل (مما أغفله أبو سعيد السكري)، تحقيق: أحمد ناجي القيسي، خديجة عبد الرازق الحديثي، أحمد مطلوب، مراجعة: مصطفى جواد، مطبعة العاني، بغداد، ط(1).
- ابن عقيل، أبو عبد الله، 2001م: المساعد على تسهيل الفوائد، تحقيق وتعليق: محمد كامل بركات، مركز البحث العلمي وإحياء التراث، جامعة أم القرى، السعودية.
- ابن عقيل، عبد الله، 1980م: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، دار مصر للطباعة، سعيد جودة السحار وشركاه، ط(20).
- ابن مالك، أبو عبد الله، 1990م: شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، ط(1).
- ابن هشام، أبو محمد، (د ت): أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ابن هشام، أبو محمد، 1983م: المسائل السفرية في النحو، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط(1).
- ابن هشام، أبو محمد، 1985م: مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: مازن المبارك، ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، بيروت، ط(6).
- ابن يعيش، أبو البقاء، 2001م: شرح المفصل، قدم له: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الأزهري، خالد، (د ت): شرح الأزهرية، المطبعة الكبرى ببولاق، القاهرة.
- الأزهري، خالد، 2000م: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الأستراباذي، رضي الدين، 1975م: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: محمد نور الحسن، ومحمد الزفزاف، ومحمد محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- الأستراباذي، ركن الدين، 2004م: شرح شافية ابن الحاجب، تحقيق: عبد المقصود محمد عبد المقصود، مكتبة الثقافة الدينية، ط(1).
- الأشموني، أبو الحسن، 1998م: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الفهري، عبد القادر الفاسي، 1990م: البناء الموازي نظرية في بناء الكلمة وبناء الجملة، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، ط(1).
- الأندلسي، أبو حيان، 1429ه: البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- الأندلسي، أبو حيان، 1998م: ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، مراجعة: رمضان عبد التواب، مكتبة الخانجي بالقاهرة، ط(1).
- البغدادي، عبد القادر، 1414ه: شرح أبيات مغني اللبيب، تحقيق: عبد العزيز رباح، وأحمد يوسف دقاق، دار المأمون للتراث، بيروت، ط(2).
- حسن، عباس، (د ت): النحو الوافي، دار المعارف، ط(15).

- الديواني، علي، 2011م: روضة التقرير في اختلاف القراءات بين الإرشاد والتيسير، تحقيق: محمد بن رجب الخولي، دار العاصمة، الرياض- السعودية، ط(1).
- الراجحي، عبده، 1999م: التطبيق النحوي، مكتبة المعارف للنشر والتوزيع، ط(1).
- الزمخشري، أبو القاسم، 1993م: المفصل في صنعة الإعراب، تحقيق: علي بو ملحم، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط(1).
- سيبويه، أبو بشر، 1988م: الكتاب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط(3).
- السيرافي، أبو سعيد، 2008م: شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدلي، وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- الشاطبي، أبو إسحاق، 2007م: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية (شرح ألفية ابن مالك)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين وآخرين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي بجامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط(1).
- صافي، محمود، 1418ه: الجدول في إعراب القرآن الكريم، دار الرشيد، دمشق، مؤسسة الإيمان، بيروت، ط(4).
- الصبان، أبو العرفان، 1997م: حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، ط(1).
- العكبري، أبو البقاء، 1995م: اللباب في علل البناء والإعراب، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط(1).
- العكبري، أبو البقاء، 1999م: إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث النبوي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، مؤسسة المختار، مصر- القاهرة، ط(1).
- العيني، بدر الدين، 2010م: المقاصد النحوية في شرح شواهد شروح الألفية (شرح الشواهد الكبرى)، تحقيق: علي محمد فاخر، وأحمد محمد توفيق السوداني، وعبد العزيز محمد فاخر، دار السلام، القاهرة- مصر، ط(1).
- الغلاييني، مصطفى، 1993م: جامع الدروس العربية، المكتبة العصرية، صيدا- بيروت، ط(28).
- النجار، عبد العزيز، 2001م: ضياء السالك إلى أوضح
- الهمذاني، المنتجب، 2006م: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، دار الزمان للنشر والتوزيع، المدينة المنورة- السعودية، ط(1).